

## الكلمة الرئيسية

لسعادة الدكتور عبيد الزعابي

الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع

في المؤتمر السنوي الحادي عشر لجمعية علاقات المستثمرين في  
الشرق الأوسط

المسائل ذات الصلة بعلاقات المستثمرين: عصر المشاركة

25 سبتمبر 2019 – فندق دبليو دبي، نخلة جميرا، دبي

توقيت الكلمة الرئيسية: 9:10 صباحاً

السيدات والسادة، صباح الخير.

شكراً لكم على دعوتي لإلقاء الكلمة الرئيسية بالنيابة عن هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المؤتمر المرموق.

أود أن أعتنم هذه الفرصة أيضاً لأعرب عن تقديري للجهود التي تبذلها جمعية علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط ونجاحها في استقطاب هذا الكوكبة من الحضور المتخصصين في مجال علاقات المستثمرين، وممثلي أسواق الأسهم والهيئات التنظيمية، والمستثمرين في الأسواق الناشئة في المنطقة تحت سقف واحد.

يركز موضوع مؤتمر اليوم على الدور الحيوي لعلاقات المستثمرين والدور البارز الذي تقوم به هيئة الأوراق المالية والسلع في تطوير أفضل الممارسات في مجال علاقات المستثمرين في هذه المنطقة. وبناءً على ذلك، أود أن أتطرق إلى الدور الذي تلعبه علاقات المستثمرين في دولة الإمارات العربية المتحدة ودور الهيئات التنظيمية في حماية مصالح المستثمرين.

تلعب علاقات المستثمرين دوراً محورياً في توفير التفاصيل المتعلقة بسلامة المؤسسة؛ إذ يتعين على الشركات، بمجرد إدراجها، التواصل بصورة فعالة مع مساهميها والجمهور على نطاق واسع، وهو ما سيساعد المستثمرين على فهم الشركة وبالتالي دعم سعر أسهمها.

ويتمثل الدور الأساسي لعلاقات المستثمرين في إدارة اهتمامات هذا الجمهور من خلال وضع إطار لأنشطة التواصل لضمان أن يكون مجتمع الاستثمار على دراية تامة بأداء الشركات ولتحديد المشكلات المحتملة التي قد تؤثر على سمعتها. وفي الوقت ذاته، يعمل ذلك على تحسين فهم اقتراح الاستثمار الخاص بالشركة والذي سيساعد بدوره على زيادة قيمة أسهمها من خلال جذب رؤوس الأموال، وتقليل التقلبات في أسعار الأسهم، وتخفيض تكاليف التمويل.

إن المعلومات التي تنشرها إدارات علاقات المستثمرين من خلال برامج محددة جيداً لا تؤدي إلى وضع تصور للوضع المالي للمؤسسة برمتها فحسب، بل تسمح أيضاً بتنفيذ استثمارات ناجمة عن وعي وثقة.

إضافة إلى ذلك، يتعين على الشركة ومديريها، وفقاً للوائح التنظيمية، القيام بأنواع معينة من الإفصاح العام، ويتولى موظفو علاقات المستثمرين في الشركة إدارة هذه العملية. وتقف العديد من المبادئ وراء هذه المتطلبات، بما في ذلك الرغبة في ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المستثمرين والمساواة في الحصول على المعلومات.

وقد فرضت هيئة الأوراق المالية والسلع على كافة الشركات التي ترغب في أن تدرج أسهمها في الأسواق أو أن تبقى مدرجة فيها تعيين موظف متخصص في علاقات المستثمرين لتقديم الدعم للرئيس التنفيذي والمدير المالي. وإضافة إلى ذلك، يجب على تلك الشركات أن تسعى إلى نشر عرض تقديمي أساسي يسلط الضوء على الشؤون المالية والاستراتيجية والتوقعات مرة سنوياً على الأقل. وفي الحالات المثلى، يجب تحديث ذلك بعد كل مرة يتم فيها نشر النتائج (بصورة ربع سنوية، ونصف سنوية، و سنوية، وفقاً للمتطلبات التنظيمية). ويجب على الشركات المدرجة الالتزام بالمواعيد النهائية المحددة للإفصاح عن النتائج والتأكد من أن يتم الإفصاح عن أي معلومات تؤثر على السعر (عمليات الاندماج، وعمليات الاستحواذ، والمشروعات المتأخرة غير المنجزة، وغير ذلك) بما يتماشى تماماً مع المعايير الدولية. ويجب أن يتبع ذلك كله إعلان من البورصة وبيان صحفي للسوق. إضافة إلى ذلك، يجب على الشركات المدرجة تشكيل فريق لإدارة الأزمات يضم الرئيس التنفيذي، والمدير المالي، وموظف علاقات المستثمرين، والاتصالات المؤسسية، وتكنولوجيا المعلومات، والتسويق، فضلاً عن متحدث رسمي للتعامل مع مخاوف المستثمرين والتحكم في أية مسائل تؤثر على السمعة أو التقييم.

وبغض النظر عن السياسات والإجراءات، يتمثل دور الهيئات التنظيمية والبورصات في التأكد من أن تتمتع أسواق رأس المال التي تعمل فيها الشركات والمستثمرين بالمتانة والحيوية وأن تضع التواصل الاستراتيجي مع المستثمرين في صلب الأعمال التي تقوم بها.

وفي هذا الإطار، طرحت هيئة الأوراق المالية والسلع بالتعاون مع البورصات عدة مبادرات لدعم أفضل الممارسات في مجال التواصل مع المستثمرين وأصحاب المصلحة. ويشمل ذلك المبادئ الإرشادية المتبعة التي وضعتها أسواق رأس المال الإماراتية لتزويد إدارات علاقات المستثمرين بالموارد المناسبة، فضلاً عن قيام السوقين بالإعلان مؤخراً عن تكليف الشركات المدرجة بتقديم تقارير بشأن المسائل المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وإضافة إلى ذلك، أود أن أصرح في هذا الشأن أن هيئة الأوراق المالية والسلع أطلقت خطتها الرئيسية لمشروع أسواق رأس المال المستدامة في ديسمبر 2018 والتي تتضمن توصيات

مبادرة الأمم المتحدة لأسواق الأسهم المستدامة المتحدة وتتماشى مع توصيات المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية. وقد أسست الهيئة مجموعة عمل أساسية للتمويل المستدام في أسواق رأس المال والتي تضم مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك الجهات المخولة بالتنظيم المالي، والبورصات، والمصرف المركزي الإماراتي، ووزارة التغير المناخي والبيئة في الدولة، وسلطة دبي للخدمات المالية، وسوق أبوظبي العالمي لتنفيذ الخطة المتوقعة إنجازها بحلول منتصف عام 2020.

وإضافة إلى ذلك، تعد الجولات الترويجية للمستثمرين، والورش التثقيفية التفاعلية، ودليل علاقات المستثمرين أدوات إضافية تستخدمها البورصات، والجهات التنظيمية، وإدارات علاقات المستثمرين لأداء أدوارهم. ويركز مجتمع علاقات المستثمرين في الشرق الأوسط أيضاً على دعم أفضل الممارسات في مجال علاقات المستثمرين وتقديم برامج تعليمية عالمية الطراز للعاملين في هذا المجال.

يشكّل المستثمرون الأفراد شريان حياة أسواق الأسهم الإماراتية؛ ويقدم المستثمرون الأفراد سيولة يحتاجها السوق حاجة ماسة. ومما يوصى به أن يكون لدى كافة الشركات المدرجة في الدولة برنامج سنوي لعلاقات المستثمرين يتسم بالوضوح والفاعلية ويركز على المستثمرين الأفراد والمساهمين الآخرين. وللوصول إلى المستثمرين الأفراد على وجه الخصوص، يمكن تشجيعهم على حضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية للشركة، أو تخصيص صفحة للمستثمرين الأفراد تحت قسم علاقات المستثمرين على موقع الشركة، أو الإفصاح عن معلومات أساسية من خلال وسائل الإعلام التجارية والمالية في الدولة باللغتين العربية والإنجليزية. ومن الضروري أن تعمل الشركات عن كثب مع أسواق الأسهم لتشجيع التواصل مع المساهمين عن طريق الخدمات المتنوعة التي قد تقدمها هذه الأسواق.

وترى هيئة الأوراق المالية والسلع أنه يمكن لبعض المعلومات الأساسية أن تلعب دوراً كبيراً في ضمان التواصل مع المستثمرين الأفراد بطريقة سلسلة وفعالة. ويجب على موظفي علاقات المستثمرين التأكد من أنه يمكن لمستثمري القطاع الخاص العثور بسهولة على بيانات التواصل مع الشركة المنشورة في كافة قنوات التواصل، بما في ذلك عناوين البريد الإلكتروني الخاصة بفريق علاقات المستثمرين، بدلاً من التواصل مع مدير الموقع أو قسم تكنولوجيا المعلومات.

وقد طلبت هيئة الأوراق المالية والسلع من الشركات إرسال دعوات حضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية عن طريق الرسائل النصية القصيرة ورسائل البريد الإلكتروني إلى كافة المستثمرين لتعزيز مشاركة المستثمرين الأقلية. وعلاوة على ذلك، خصصت الهيئة صفحة لحماية المستثمرين الأقلية على موقعها الإلكتروني؛ لتعريف المستثمرين بحقوقهم والتزاماتهم ولتقديم كافة المعلومات الضرورية الأخرى.

وتعمل هيئة الأوراق المالية والسلع مع أسواق المال بالدولة لطرح خيار التصويت الإلكتروني كأحد الخيارات الأخرى لتحقيق المشاركة الكاملة.

وتتضح كافة الجهود التي يبذلها مختلف أصحاب المصالح من خلال الزيادة الكبيرة في أعداد المستثمرين الدوليين، ما يؤدي إلى خلق كتلة حرجة وزيادة مستوى السيولة، والأهم من ذلك كله أنها تدعم تطور أسواقنا من خلال تشجيع الشركات المدرجة على تبني المزيد من أفضل الممارسات في الشفافية وحوكمة الشركات.

إن السبب الرئيسي وراء تغير هيكل السوق هو القواعد التنظيمية واحتياجات المستثمرين والتكنولوجيا الجديدة؛ فالاتصالات مع المستثمرين (علاقات المستثمرين) أصبحت في أيامنا هذه أكثر أهمية من أي وقت مضى، لاسيما في ظل التحديات الناتجة عن تغير الأسواق وزيادة أصحاب المصالح والأطراف الأساسية المؤثرة في الأعمال، بدءاً من الموظفين والعملاء والجمهور وصولاً إلى مجتمع الاستثمار.

وبسبب دورهم الخارجي في علاقات المستثمرين، لا يتعين على هؤلاء معرفة ما يدور في الشركة فحسب، وإنما يجب عليهم أيضاً الإلمام بظروف الاقتصاد الكلي، والبيئة التنافسية، والقوانين التنظيمية المتغيرة، فضلاً عن الاتجاهات الاستثمارية الناشئة مثل الاستدامة والمسائل الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وسيكون لعلاقات المستثمرين دور أساسي في التأكد من أن يتم إطلاع كافة أصحاب المصالح على الأعمال التي تقوم بها الشركة في هذا المجال بصورة فعالة وأن يتم توضيح الرسائل الأساسية عن الدعم المعنوي والمالي الذي تقدمه الشركة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

تعد علاقات المستثمرين جزءاً لا يتجزأ من الإطار الجيد لحوكمة الشركات؛ فهي تدير المعلومات والقنوات التي يتم من خلالها إطلاع العالم الخارجي على الجهود التي يبذلها المجلس والإدارة، كما أنها تشكل حلقة وصل مهمة لفهم كيفية استلام تلك الرسائل. ويجب أن تقدم علاقات المستثمرين أيضاً وسيلة غير متحيزة يقوم من خلالها أصحاب المصالح بالاستعلام عن أنشطة الشركة ومناقشتها. وبالتالي، فإن العاملين في مجال علاقات المستثمرين لا يعملون عن كثب مع المجلس فحسب، ولكنهم يعملون أيضاً مع موظفي الحوكمة الآخرين في الشركة.

وعادة ما تشكل علاقات المستثمرين نقطة الاتصال الأساسية فيما يتعلق بكافة الاستفسارات الخارجية بخصوص أنشطة الحوكمة التي تمارسها الشركة، وأسعار أسهمها، بالإضافة إلى الأرقام المتعلقة بالأداء في السنوات الماضية المستخدمة في التحليلات والاتصالات الرسمية مع المساهمين بخصوص هذه الأنشطة، مثل اجتماعات الجمعية العمومية السنوية، واجتماعات الجمعية العمومية غير العادية، وتوزيعات الأرباح، والأعمال الأخرى للشركة. ونظراً إلى حساسية مثل هذه المعلومات والعمليات وتعقيدها، فإن التعامل معها يتطلب مستوى معين من الاحترافية والمهارات التنظيمية والنزاهة. لذا، فإنه من الضروري توفير موارد مناسبة لإدارة علاقات المستثمرين وإخضاع هذه الإدارة لعملية تطوير مستمرة.

وفيما يتعلق بإجراءات التنفيذ، تتولى هيئة الأوراق المالية والسلع، بصفتها الجهة الرقابية على الأسواق، إجراء عمليات تدقيق مختلفة وتحقيقات مفصلة للتحقق من الميزانيات العمومية للشركات، بحثاً عن أسباب/احتمالات الاختلاس وسوء الإدارة الذي يؤدي إلى إفلاس الشركات، كما سنت الهيئة أيضاً لوائح لضمان جودة التدقيق الخارجي.

كان هدفي من ذكر كل ما سبق هو التأكيد على الدور بالغ الأهمية الذي تلعبه علاقات المستثمرين في وقتنا الحالي وتحديد الموضوع الأساسي للحدث وحلقات النقاش التالية، وإنني أتطلع إلى سماع المزيد من الأفكار من كافة المتحدثين أثناء المناقشات الأخرى.

شكراً لكم